الربط بين أفريقيا وآسيا

يمكن أن يعزز تحسين فرص الوصول للأسواق الآسيوية صادرات أفريقيا، لكن أفريقيا فى حاجة لإصلاحات محلية لاغتنام المنافع الاقتصادية بالكامل

هارى ج. برودمان
Harry G. Broadman

يلخص الازدهار الأخير فى تجارة البلدان النامية بين أفريقيا وآسيا، انفجار التجارة بين الجنوب والجنوب. ويحرك هذه التدفقات التجارية طبقات وسطى آخذة فى النمو فى عملاقى الاقتصاد الناهضين فى آسيا ـ الصين والهند ـ اللذين تتنامى شهيتهما للسلع الأساسية الأفريقية، ويحركها النمو الاقتصادى المتصاعد فى أفريقيا جنوب الصحراء، الذى يزيد الطلب على السلع الآسيوية المصنعة.

وتدعم هذه الاتجاهات التجارة التى تختلف من حيث الجودة عن تجارة أفريقيا التقليدية بين الشمال والجنوب مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، والتى حفزت فيها اتفاقات المعاملة التفضيلية إلى حد كبير تدفقات التجارة. وهناك أوجه داعمة لتكامل الجنوب مع الجنوب بين الإقليمين الناميين على النحو الذى يجعل التجارة التى ندرسها مستدامة على الأرجح.

ومع ازدياد تكامل السوق العالمية بوتيرة مطردة، يصبح الكثير على المحك فيما يتعلق برفاهية الملايين من الناس فى أفريقيا جنوب الصحراء. ويبحث هذا المقال تطور التجارة بين أفريقيا وآسيا وكذلك تداعياتها التنموية والترويجية والسياسية.

أفريقيا فى السياق العالمى

عبر العقد الماضى، حقق كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تقدما اقتصاديا كبيرا. ففى ١٩٩٦–٢٠٠٤، كان ٣٤ فى المائة من سكان القارة يقطنون بلدانا بلغ النمو فيها ٤,٥ فى المائة أو أكثر ـ ولم تكن هذه من البلدان المنتجة للنفط. وحقيقة أن هناك طرازا بارزا من «قصص النجاح» الاقتصادى الأفريقية، خاصة خارج البلدان المنتجة للنفط، ليست معروفة على نطاق واسع، وذلك أمر يدعو للدهشة.

وحتى على الرغم من ذلك، لا يزال سجل التجارة ضعيفا ـ ويعزى ذلك فى جانب لا يستهان به إلى كثرة عدد البلدان الصغيرة غير الساحلية والتفتت الجغرافى بدرجة كبيرة (انظر الإطار). وكانت التجارة العالمية تشكل ١٦ فى المائة من الناتج العالمى فى ١٩٩١ و٢٠ فى المائة فى ٢٠٠٤. لكن حصص أفريقيا من سوق التصدير انخفضت بصورة مستمرة عبر العقود الستة المنصرمة (برودمان، ٢٠٠٧).

ومنذ ١٩٩٩، زادت بصورة ملحوظة أسعار سلع التصدير الأساسية الرئيسية لأفريقيا. وقد نجم ارتفاع الأسعار إلى حد كبير عن التطور السريع لبلدان آسيا النامية، خاصة الصين والهند. وفى الوقت نفسه، طفقت تزداد رغبة الطبقات الوسطى فى هذه البلدان الآسيوية فى الحصول على السلع المصنعة. وخلقت هذه القوى المحركة للطلب فرصا مهمة لمشروعات الأعمال الأفريقية لزيادة الصادرات وتنويعها. كذلك وفرت إمكانية لمنظمى المشروعات الأفارقة لاستخلاص مزيد من القيمة محليا بزيادة تجهيز السلع الأساسية قبل تصديرها.

الجغرافيا تشكل الحظوظ الاقتصادية

تضم أفريقيا جنوب الصحراء مجموعة متباينة من البلدان، يختلف حجم اقتصاد كل منها وعدد سكانه ومساحته، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيها بين أقل من ٢٠٠ دولار و٧٠٠٠ دولار. ويوجد نحو ثلث اقتصادات العالم المعتمدة على الموارد فى أفريقيا.

وهناك ٤٥ اقتصادا صغيرا وقوتان إقليميتان (جنوب أفريقيا ونيجيريا) ـ تمثلان معا ٥٥ فى المائة من النشاط الاقتصادى للقارة. ومع ذلك، فقد نما ١٨ بلدا، تمثل ٣٦ فى المائة من سكان أفريقيا، بطريقة مستدامة خلال العقد المنصرم. وشهد ١٤ بلدا آخر، تمثل خمس سكان أفريقيا، نموا قليلا أو سالبا فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال العقد المنصرم، وتضررت بلدان كثيرة من جراء المنازعات. ومن بين تلك البلدان، بوروندى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا.

وأفريقيا فريدة أيضا من حيث جغرافيتها الطبيعية والبشرية على حد سواء. ولديها أكبر عدد من البلدان قياسا بالمساحة المربعة بالنسبة لأى من المناطق النامية، حيث يتقاسم كل بلد الحدود مع أربعة جيران فى المتوسط. وتعيش نسبة كبيرة من سكان أفريقيا فى بلدان يتوافر لها أساس جغرافى واقتصادى غير موات للتنمية. ويعيش نحو ٤٠ فى المائة من سكانها فى بلدان غير ساحلية، مقابل ٢٣ فى المائة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق. وإضافة لذلك، فإن كثافة السكان المنخفضة تتفاقم بفعل تكاليف النقل الداخلى المرتفعة، والتى تقدر بنحو ضعف مستوياتها فى الأقاليم النامية الأخرى. والنتيجة هى قيام أسواق صغيرة وضحلة، فيما عدا جنوب أفريقيا ونيجيريا. وهذه الظروف الموقوفة عليها تجعل التجارة فى أفريقيا مكلفة.

أنماط التجارة بين آسيا وأفريقيا

عبر الخمسة عشر عاما المنصرمة، زادت تدفقات التجارة بين أفريقيا وآسيا سريعا، وهى البصمة البارزة للنمو الأخير للتجارة بين الجنوب والجنوب.

حصص متغيرة. خلال ١٩٩٠–١٩٩٥، نمت صادرات أفريقيا إلى آسيا بنسبة ١٥ فى المائة، ونمت عبر السنوات الخمس المنصرمة بنسبة ٢٠ فى المائة، مع تجاوز نمو صادرات أفريقيا إلى آسيا نمو صادرات كافة الأقاليم الأخرى (انظر الشكل ١). وتعد آسيا حاليا ثالث أهم مقصد لصادرات أفريقيا بعد الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. كذلك نمت واردات أفريقيا من آسيا، وإن كان بسرعة أقل من نمو الصادرات (انظر الشكل ٢).

أوجه تكامل بارزة. لا تمثل السلع المصنعة سوى ٢٠ فى المائة من إجمالى صادرات أفريقيا، ويتسق نمط صادرات أفريقيا إلى آسيا مع هذا النمط العالمى. فالسلع الأساسية تمثل ٨٦ فى المائة من صادرات أفريقيا جنوب الصحراء لآسيا، و٨٠ فى المائة من واردات أفريقيا جنوب الصحراء من آسيا سلع مصنعة. لكن هناك قوى محركة فاعلة تشير إلى أوجه التكامل المتنامية بين القارتين. فالبلدان الأفريقية تستطيع توريد المواد المجهزة للبلدان الآسيوية، فى ارتباط بالنمو الصناعى والاستهلاكى. فنمو عدد السكان ذوى الدخل المرتفع فى الصين والهند، يحفز المشتريات من أفريقيا. وفى الوقت نفسه، تستورد أفريقيا المنتجات المصنعة الآسيوية اللازمة لاستهلاك الأسر المعيشية وللاستخدام كسلع رأسمالية فى قطاع الصناعة التحويلية، التى ينطلق النمو فيها.

دور الصين والهند. ضاعفت الصين والهند، وهما اثنان من أكثر اقتصادات العالم دينامية، معدلات النمو السنوى لنصيبهما من صادرات أفريقيا فى الفترات ١٩٩٠–١٩٩٤ و١٩٩٩–٢٠٠٤ (انظر الشكل ٣). وهذا الدور القيادى لهذين البلدين ـ خاصة الصين ـ ينطبق أيضا على واردات أفريقيا (انظر الشكل ٤).

وتصدر أفريقيا أساسا البترول والمواد الخام للصين، والمعادن من غير النفط إلى الهند. وتمثل صادراتها من النفط والغاز إلى الصين ما يربو على ٦٢ فى المائة من صادراتها لهذا البلد، تليها الخامات المعدنية والفلزات (١٧ فى المائة) والمواد الخام الزراعية (٧ فى المائة). كذلك تهيمن على صادرات أفريقيا للهند، المنتجات المعتمدة على الموارد، وتمثل خامات المعادن والفلزات ٦١ فى المائة منها وتمثل المواد الخام الزراعية ١٩ فى المائة منها.

وتستورد أفريقيا من الصين والهند، سلعا أساسية قيمتها المضافة أعلى ـ خاصة المنسوجات والملابس، والآلات والمعدات الكهربائية، وسلعا استهلاكية مثل الأدوية وأدوات التجميل والبطاريات. وتمثل السلع المصنعة ٨٧ فى المائة من الواردات من الصين.

سياسات التجارة «عند الحدود»

كان تحسين فرص البلدان منخفضة الدخل فى الوصول إلى الأسواق، على رأس جدول أعمال التجارة فى السنوات الأخيرة، خاصة فى سياق جولة الدوحة متعددة الأطراف، وكذلك فى المنتديات الثنائية والإقليمية. ولابد أن يزيد تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية متعددة الأطراف فى البلدان الصناعية المفروضة على منتجات أفريقيا، صادراتها بصورة كبيرة. لكن البلدان الأفريقية تواجه أيضا حواجز فى الجنوب، بما فى ذلك بلدان آسيا النامية. كذلك، فإن لدى بعض البلدان الأفريقية حواجز جمركية وغير جمركية مرتفعة، تحد من تدفقات التجارة، وتضفى فى بعض الحالات تحيزا ضد صادرات أفريقيا.

ورغم أن الرسوم الجمركية التى تفرضها آسيا على صادرات أفريقيا، طفقت تقل تدريجيا، فإن هذا الاتجاه ضعيف، خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا فى أفريقيا. وبالنسبة لبعض مجموعات المنتجات المحددة، تزيد أسعار الرسوم الجمركية الآسيوية المفروضة على صادرات البلدان الأقل نموا عنها بالنسبة للبلدان التى لا تعد من أقل البلدان نموا. وتمثل هذه المجموعات ـ المواد الخام غير الصالحة للأكل والأغذية والماشية الحية ـ ثلثى إجمالى صادرات البلدان الأفريقية الأقل نموا إلى آسيا.

وتبين الدلائل الأخيرة أنه، مع تساوى كل الأمور الأخرى، قد يحبط ارتفاع أسعار الرسوم الجمركية الآسيوية المفروضة على بعض المنتجات الأفريقية، صادرات أفريقيا للبلدان الآسيوية. فالرسوم الجمركية الهندية المرتفعة المفروضة على المنتجات الزراعية، تمثل مصدر قلق خاص لأنها تؤثر على منتجات تتوافر لأفريقيا إمكانيات النمو فيها. والصين هى سوق ليبرالية نسبيا، والرسوم الجمركية المفروضة على ٤٥ فى المائة من وارداتها منعدمة أو تكاد تكون منعدمة. وتعتزم إجراء مزيد من التخفيض فى رسومها الجمركية لتقليل التباين فى هيكل الرسوم الجمركية فيها بنهاية ٢٠٠٧.

الشكل ١

آسيا تهيمن

زادت صادرات أفريقيا إلى جميع المناطق، ولكن صادراتها إلى آسيا شهدت أقوى نمو.

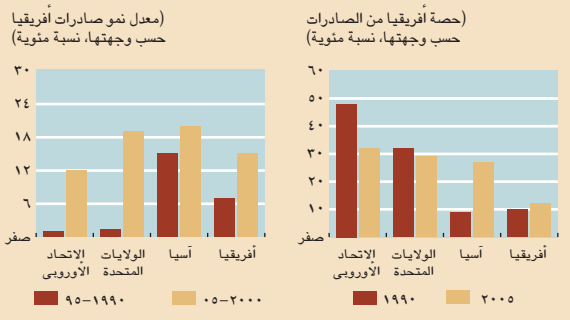

المصدر: برودمان (٢٠٠٧).

ملاحظة: معدل النمو هو المتوسط البسيط لمعدلات النمو السنوية فى كل فترة. تشمل آسيا: أفغانستان وأندونيسيا وباكستان وبنجلاديش وبوتان وتايلند وتايوان (إقليم تابع للصين) جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وسرى لانكا وسنغافورة والصين (ما فى ذلك هونج كونج ومكاو) والفلبين وفيتنام وكمبوديا والمالديف ومنغوليا وميانمار ونيبال والهند واليابان.

الشكل ٢

الحصة المتزايدة

زادت واردات أفريقيا من آسيا، فى غضون السنوات الخمس السابقة، بوتيرة أسرع من المناطق الأخرى.

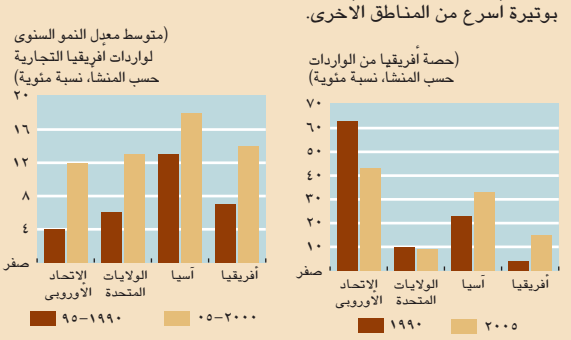

المصدر: برودمان (٢٠٠٧).

ملاحظة: معدل النمو هو المتوسط البسيط لمعدلات النمو السنوى فى كل فترة. أنظر الشكل ١ للاطلاع على البلدان الآسيوية المعنية.

الشكل ٣

القوى الثنائية المحركة

تصاعدت صادرات أفريقيا للصين والهند تصاعدا كبيرا، حيث تستقبل هاتان القوتان المحركتان نصف صادرات أفريقيا لآسيا.

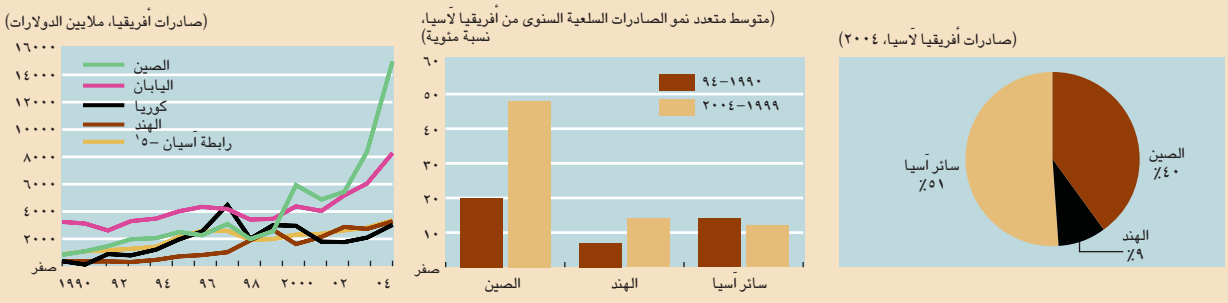

المصادر: برودمان (٢٠٠٧).

(١) إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

وهيكل بعض الرسوم الجمركية فى آسيا يثير المشاكل بصفة خاصة لآفاق التصدير من أفريقيا إلى ذلك الإقليم. إذ تفرض رسوم جمركية أعلى على المنتجات الأكثر تجهيزا للاحتفاظ بالأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى فى السوق المحلية، وتطبق رسوم جمركية أقل على المواد الخام المتوافرة محليا، مما يوفر حوافز للصناعة المحلية للحصول على مدخلات رخيصة من الخارج وتجهيزها محليا. ويسمى النمط المتدرج لأسعار الرسوم الجمركية حسب مستوى التجهيز «تدرج الرسوم الجمركية»، الذى يثنى أفريقيا عن تجهيز المنتجات المصدرة لآسيا. وهناك مثال صارخ هو شركة للبلاذر الأمريكى يملكها الهنود فى تنزانيا لا تستطيع تصدير الجوز المحمص للهند لأن الهند تفرض رسوما جمركية أعلى على الجوز المجهز أعلى مما تفرضه على الجوز الخام.

وفى بعض المنتجات، لا يستطيع المنتجون الأفارقة الانتفاع بمزايا الرسوم الجمركية المنخفضة فى الأسواق الآسيوية لأنهم يفتقرون إلى الطاقة الإنتاجية. وحبوب الكاكاو مثال لذلك. فالصين تقلل بصورة طفيفة من وارداتها من حبوب الكاكاو الخام وتزيد من استيرادها من منتجات حبوب الكاكاو المجهز، مثل مسحوق الكاكاو، وعجينة الكاكاو، والشوكولا. لكن صادرات أفريقيا من حبوب الكاكاو إلى الصين تفوق كثيرا صادراتها من مسحوق الكاكاو والشوكولا. وتفرض الصين رسوما جمركية تبلغ ٩ فى المائة فقط على الشوكولا تامة الصنع، وذلك لا يختلف كثيرا عما تفرضه على حبوب الكاكاو والذى يبلغ ٨ فى المائة. ولكن حتى مع الرسوم الجمركية المنخفضة نسبيا على الشوكولا تقل فرصة أفريقيا للتغلغل فى سوق الشوكولا الصينية لأنه ليس لديها طاقة التوريد اللازمة لإنتاج شوكولا عالية الجودة.

سياسات التجارة «ما وراء الحدود»

يمكن تقديم حجج دامغة لا تدحض لإلغاء الحواجز الجمركية التصاعدية (وغيرها) لتمكين المصدرين الأفارقة من الوصول إلى الأسواق الآسيوية، لكن مثل هذه الإصلاحات ليست بديلا لإصلاح الأسواق المحلية الأفريقية. وتشمل هذه الإصلاحات، تخفيض الحواجز المحلية على الدخول والخروج وإقامة مؤسسات تعزز المنافسة المحلية القوية بين الشركات؛ ووضع حوافز ونظم للضبط فعالة لتحقيق الحوكمة الجيدة؛ وانتهاج سياسات تجعل أسواق رأس المال والعمل المحلية أكثر مرونة. وإضافة لذلك، فإن إلغاء الحواجز الجمركية لن يعزز التجارة ما لم تستطع البلدان الأفريقية إنتاج السلع بطريقة مردودة التكاليف وتحديد أين يوجد الطلب.

ورغم أن صادرات أفريقيا لآسيا ككل لا تكشف عن تنوع كبير للمنتجات، فإن مواردها الطبيعية من عوامل الإنتاج تكمل الموارد الطبيعية للصين والهند منها. ولأفريقيا بمواردها الغنية، ميزة نسبية طبيعية فى إنتاج المواد الخام بما فى ذلك موارد الطاقة. وللصين والهند، بغناهما بالعمالة الماهرة، ميزة نسبية فى المنتجات المصنعة.

لكن هناك ثلاثة شواهد تبين التحولات الإيجابية فى أوجه التكامل هذه - وهى تحولات يمكن أن تدعمها الإصلاحات المحلية فى أفريقيا. الشاهد الأول هو الآفاق المرتقبة للصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة المعتمدة على الموارد، التى تستوردها الصين والهند. إذ تستطيع البلدان الأفريقية أن تزيد صادراتها الصناعية إلى الصين والهند اعتمادا على صادراتها القائمة من المواد الخام. بيد أن النمو محدود دائما بالتنويع الأفقى. والبلدان الأفريقية لا تريد أن تظل «سلة للموارد» للاقتصادات الأخرى بل تأمل بدلا من ذلك فى تحقيق مكاسب فى الكفاءة المحلية الفعالة باستخلاص القيم من مواردها الطبيعية. ولابد أن تتيح الموارد الطبيعية للبلدان الأفريقية استهلاك الأنشطة ذات القيمة المضافة. ورغم أن المنتجات المصنعة المعتمدة على الموارد مثل الألومنيوم والحديد والصلب لا تزال مقصورة على عدد قليل من البلدان، مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا، فإنها تظهر بين صادرات أفريقيا الرئيسية للصين والهند.

والشاهد الثانى هو آفاق المشاركة الأوسع فى سلسلة القيم العالمية. إذ تبين الدلائل الجديدة أن أوجه التكامل الرأسى فى مختلف سلاسل سلسلة القيم بين أفريقيا والصين والهند آخذة فى النمو. فعلى سبيل المثال، فإنه فيما بين أكبر عشرين مصدرا ومستوردا مع الصين والهند، توجد أوجه تكامل واضحة فى سلسلة قيم المنسوجات والملابس القطنية. فبلدان غرب أفريقيا تورد المادة الخام (القطن) إلى الصين والهند، اللتين توردان المواد الوسيطة (المنسوجات) لمنتجى الملابس فى موريشيوس ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغيرها من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وتبين دراسة حالات جديدة فى أنشطة الأعمال أن المنتجين الأفارقة يستطيعون المشاركة فى شبكة التجارة العالمية فى قطاع الملابس.

والشاهد الثالث هو التنوع بين البلدان الأفريقية والمنافع المحتملة من التكامل الإقليمى، فقد طورت جنوب أفريقيا محورا إقليميا للتنمية الصناعية والتجارية فى أفريقيا جنوب الصحراء وما وراءها. وتوفر أوجه التكامل التكنولوجية بين جنوب أفريقيا والصين والهند مجالا أكبر للتجارة فيما بين الصناعات. ويمكن أن تؤدى أوجه التكامل البازغة بين القطاعات فى الدول الصناعية الكبرى فى أفريقيا وبين الصين والهند، من خلال التكامل الإقليمى، إلى منافع أوسع فى الأسواق دون الإقليمية من خلال إقامة مزيد من الروابط التى تمتد بين السوابق واللواحق.

الشكل ٤

ورقة الصين

ارتفعت واردات أفريقيا من الصين ارتفاعا كبيرا، لتصبح الصين أكبر مورد مستقل للبضائع لأفريقيا.

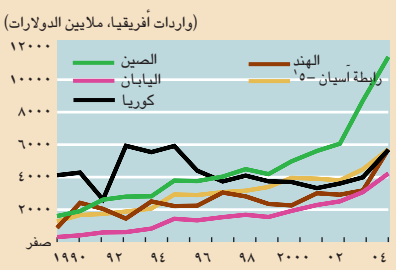

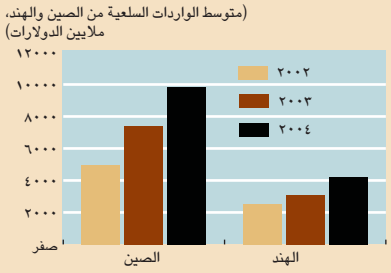

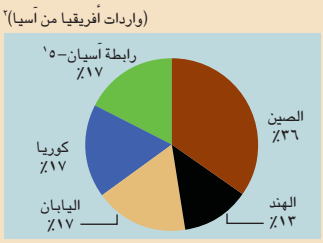

المصادر: بورومان (٢٠٠٧).

(١) إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

(٢) تستند الواردات إلى بيانات صادرات الشريك، ماعدا بيانات عام ٢٠٠٢ عن تايلند، التى استندت إلى بيانات صادرات أفريقيا.

ويمكن لأفريقيا أن تستفيد من الأسواق النامية سريعا فى الصين والهند لتحقيق تنمية اقتصادية عريضة القاعدة. ولكى تحقق ذلك، ينبغى لها أن تحدد كيفية خلق مناخ يمكن من أسباب القوة للانخراط فى إنتاج له قيمة مضافة فى الموارد الطبيعية وغيرها من القطاعات، وكيفية المشاركة بصورة فعالة فى سلسلة العرض العالمية. ويتمثل أحد السبل الرئيسية للدخول فى سلاسل العرض فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

أنماط الاستثمار الأجنبى المباشر بين آسيا وأفريقيا

تذهب نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى قطاع النفط. فخلال الخمسة عشر عاما المنصرمة، تم استثمار ٧٠ فى المائة من الاستثمار الأجنبى المباشر فى خمسة من البلدان الأفريقية السبعة المصدرة للنفط وفى جنوب أفريقيا، التى اجتذبت أكثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة دينامية بين البلدان الأفريقية، بما فى ذلك القطاع المالى بعد تحريره فى منتصف التسعينيات. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن ٥٠–٨٠ فى المائة من الاستثمار الأجنبى المباشر فى معظم البلدان الأفريقية يذهب لاستغلال الموارد الطبيعية، فإن بعض البلدان يستطيع على نحو متزايد أن يجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتصنيع المواد الغذائية، والسياحة، والتشييد، والكهرباء، وتجارة التجزئة، والصناعات الخفيفة، ومعدات النقل. وتلك ظاهرة حديثة، يأتى المستثمرون الآسيويون، خاصة الصينيين والهنود، فى طليعتها.

إن الاستثمار الأجنبى المباشر الصينى فى أفريقيا يمثل نسبة صغيرة من إجمالى محفظة الصين من الاستثمار الأجنبى المباشر، رغم أن أفريقيا هى التالية لآسيا كمقصد رئيسى للاستثمار الأجنبى المباشر الصينى. وقد كانت للصين روابط اقتصادية وسياسية بالإقليم منذ عصر الحرب الباردة، مع قيامها بدور نشيط فى الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية. وعلى النطاق العالمى، فإن ٧٥ فى المائة من الاستثمار الأجنبى المباشر للصين يتم فى القطاع الثالث، بما فى ذلك التشييد وأنشطة الأعمال، رغم أن نسبة كبيرة ذهبت أخيرا للبلدان الغنية بالنفط. ففى ٢٠٠٢، سمحت السلطات الصينية لما يبلغ ٥٨٥ مشروعا صينيا بالاستثمار فى أفريقيا، بما يمثل ٨ فى المائة من إجمالى الاعتمادات. ومن حيث عدد اعتمادات الاستثمار، حصلت جنوب أفريقيا على ٩٨ اعتمادا بقيمة قدرها ١١٩ مليون دولار. واليوم، يعمل فى أفريقيا نحو ٧٠٠ مشروع صينى.

وكانت الهند حاضرة فى أفريقيا طوال عقود من الزمن وتركز استثمارها الأجنبى المباشر فى معظمه على قطاعى الخدمات والصناعة التحويلية، ولكنه شمل أيضا الموارد الطبيعية لأفريقيا، بما فى ذلك قطاع النفط (على سبيل المثال، السودان). وخلال ١٩٩٥–٢٠٠٤، كانت أفريقيا تمثل ١٦ فى المائة من الاستثمار الأجنبى المباشر للهند، أو ٢,٦ مليار دولار. ومثلها مثل الصين، تسعى الهند للحصول على مصادر الطاقة الآمنة فى المحل الأول وغيرها من الموارد الطبيعية من أفريقيا لدعم نموها الاقتصادى المفعم بالحيوية. وفى شرقى أفريقيا وجنوبيها، لعب المهاجرون الهنود ممن لهم علاقات أعمال مع الهند ومعرفة جيدة بأفريقيا، دورا كبيرا فى جذب استثمارات جديدة للقارة. ويصدق هذا بصفة خاصة على السنوات الأخيرة، لأن الهند تزخر بالاحتياطيات النقدية الأجنبية، ولأن الحكومة ألغت التنظيمات والقيود، بما سمح للشركات بالتوجه نحو الخارج، وألغت الحد الأقصى الذى يبلغ ١٠٠ مليون دولار المفروض على استثمارات الشركات الهندية فى الخارج.

خطة لعب أفريقيا

لم تسهم صادرات أفريقيا إلى آسيا بصورة كبيرة بعد فى تنويع مستدام واسع لصادرات أفريقيا جنوب الصحراء، سواء بالنسبة للشركاء التجاريين أو بالنسبة للمنتجات، بما فى ذلك ما يتعلق بتحقيق قيمة مضافة أعلى من خلال زيادة التصنيع. وعلى الرغم من أن الازدهار فى صادرات الموارد الطبيعية للصين والهند يوفر منافع قصيرة الأجل، فإن البلدان الأفريقية فى حاجة إلى استراتيجيات لاستغلال انفجار الصادرات الحالى لخلق الفرص اللازمة لتحقيق منافع اقتصادية طويلة الأجل.

ولا ريب أن مزيدا من الإصلاحات فى سياسات التجارة عند الحدود ـ مثل تخفيض الرسوم الجمركية التصاعدية الآسيوية أو تنسيق الاتفاقيات التجارية الإقليمية المتداخلة أو توحيدها فى أفريقيا ـ سيساعد فى تيسير وصول صادرات أفريقيا إلى آسيا وأماكن أخرى. ولكن التصدى للقيود المحلية فى أفريقيا مباشرة من المرجح أن يكون أمرا حاسم بشدة، إن لم يكن أكثر من ذلك. والواقع، أنه إذا أرادت البلدان الأفريقية تعزيز أدائها الاقتصادى على الصعيد العالمى فى آسيا وما وراءها، فإن الأمر سيقتضى ما يزيد كثيرا على مجرد تحرير السياسات التجارية لتبلغ ذلك الهدف. ■

هارى ج . بورومان مستشار اقتصادى، إقليم أفريقيا فى البنك الدولى. وهذا المقال مأخوذ من كتابه الجديد، طريق الحرير فى أفريقيا: الحدود الاقتصادية الجديدة للصين والهند (٢٠٠٧)، صدر عن البنك الدولى.